عمان في الجلسات البرلمانية لمجلس النواب العراقي (١٩٤٥-١٩٥٨)

أ.د. صبري فالح الحمدي
الجامعة المستنصرية- كلية التربية

- المقدمة:

حظيت الجلسات البرلمانية لمجلس النواب العراقي في مناقشات مستفيضة تناولت اوضاع العراق الداخلية وسياسته الخارجية في المجالين العربي والدولي، فعلى الرغم من انشغال العراقيين باوضاعهم الاقتصادية الصعبة التي زادتها سوءً نتائج الحرب العالمية الثانية، التي انعكست على حياتهم المعيشية اليومية، لكن ذلك لم يحول دون ايلاءهم قضايا العرب التحررية اهتمامهم، ومنها حركات التحرر في الخليج العربي، لاسيما في عمان موضوع البحث.

ومع الاقرار بان تردد موضوع عمان في اروقة البرلمان العراقي كان قليلا بالمقارنة مع قضايا عربية اخرى كالقضية الفلسطينية على سبيل المثال لا الحصر، الا ان الامر يشير إلى حرص الرأي العام العراقي في متابعة التطورات السياسية التي كانت تشهدها امارات الخليج العربي في ظل تصاعد حالة الرفض للوجود البريطاني في المنطقة، ومنها عمان التي تقدمت على سواها من الامارات العربية في تلك الجلسات البرلمانية، بحكم اتخاذ حركة التحرر الوطني العماني الكفاح المسلح وسيلة لتحقيق اهدافها في الاستقلال، وتناولها في المحافل العربية والدولية بسبب استخدام بريطانيا الاسلحة الفتاكة بما فيها الطائرات والمدفعية ضد السكان المدنيين، الامر الذي اثار هياج الرأي العام العراقي والعالمي.

وتأسيسا على ذلك فلا غرابة ان ترتفع الاصوات داخل البرلمان العراقي المطالبة الحكومات العراقية المتعاقبة، بمساندة كفاح الشعب العماني، والانسحاب من ميثاق بغداد الذي تأسس عام ١٩٥٥ بمشاركة دول اخرى بما فيها بريطانيا، التي راحت تقتل اخواننا في عمان الذين يرومون تحقيق استقلال بلادهم، وهو الامر الذي ستعالجه صفحات الدراسة، منطلقة من الحرص في نقل الآراء والافكار التي كان يطرحها اعضاء مجلس النواب، في اثناء مناقشتهم سياسة العراق الخارجية، كما وردت على ألسن نواب البرلمان، وهي موثقة في

محاضر تلك الجلسات، وكلها تشير إلى الروح التي كانت سائدة بين اوساط الرأي العام العراقي ومشاعره تجاه حركة التحرر الوطني في عمان، فضلا عن امور اخرى ورد فيها ذكر عمان في تلك المناقشات البرلمانية.

-عمان في الجلسات البرلمانية لمجلس النواب العراقي:

تردد اسم عمان ضمن امارات الخليج العربي في مناقشات نواب البرلمان العراقي، عند استعراضهم سياسة الحكومات العراقية الخارجية، ودعوتهم الاخيرة إلى تقديم العون اللازم حتى تتمكن تلك الامارات ان تحقق استقلالها من السيطرة البريطانية، بوصفه مكملا لسيادة كل البلدان العربية، وتوافقا مع هذه التوجهات، انبرى زامل المناع[١]- نائب المنتفك- خلال انعقاد الجلسة السابعة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام ١٩٤٤ في ٢٧ آذار ١٩٤٥ برئاسة محمد حسن كبه[٢]- رئيس مجلس النواب- لتوضيح ما يدور في اوساط الرأي العام بشأن الموضوع، واليكم نص كلمته:" انا اشكر معالي وزير الخارجية (ارشد العمري)[٣] على ايضاحاته التي وضحها واوصي ان لا ينسى... ومسقط[٤]، وهذه البلاد العربية الصرفة كلها اسلامية، وإذا لم تتحد كل هذه فيكون استقلالنا ناقصا ومثلوما كثيرا فاوصيه واوصي وزراء خارجية البلاد العربية وبذلك"[٥].

ومن الضروري التذكير بان وقائع الحرب العالمية الثانية قد تركت نتائج سلبية على اوضاع العراق الاقتصادية، انعكست بشكل مباشر على حياة المواطنين المعيشية، وشكلت

١- زامل المناع: انتخب نائبا عن لواء المنتفك، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني (٢ كانون الاول ١٩٤٤-٣١ آيار ١٩٤٥). عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، جـ١٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٠٢-٣٠٣.

٢-محمد حسن كبه(١٨٩١-١٩٦٤): تخرج في مدرسة الحقوق عام ١٩٢٥، انتخب رئيسا لمجلس النواب في ٢٠ كانون الاول ١٩٤٤، جدد انتخابه في الاول من كانون الاول ١٩٤٥. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، جـ٢، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص١٠٨.

٣- ارشد العمري: عين وزيرا للخارجية في حكومة حمدي الباجه جي(١٩٤٤/٨/٢٩-١٩٤٦/١/٣١)، تولى مناصب دبلوماسية كثيرة. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٢٦٩.

٤- مسقط: وهي عاصمة عمان موضوع الدراسة.

٥- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٤، الجلسة (٢٧) في ٢٧ آذار ١٩٤٥، ص٣٥٠-٣٥١.

الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة احد الموارد المالية للبلاد، وتعبيرا عن هموم الناس اليومية، تحدث عبد الرزاق الحمود[١]- نائب البصرة- موضحا انتقاداته للحكومة في عدم نجاحها بالحصول على عوائد مالية عن طريق الضرائب المفروضة على السيارات العمانية الداخلة إلى العراق، ومما جاء في كلمته التي وثقتها الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٨ ما يأتي:"... وعلمت ايضا واستغربت مما علمت بان السيارات التي كانت ترد من عمان و... وتستعمل في العراق كانت السلطات الكمركية بأمر من سلطات التموين تمتنع عن ترسيمها واعتبارها عراقية، مع العلم ان الثمن الذي سيدفع منها هو بالدنانير العراقية، ومع العلم بانها ستوفر مبلغا كبيرا من الدولارات حيث تستعمل في شؤون اخرى، اقول ان هذا كان يجري لا يعد الخطر والتقييد على الاستيراد وانما قبل ذلك، فارجو من معالي وزير المالية (علي ممتاز)[٢] ان ينورني والمجلس عن هذه الاسئلة"[٣].

ولم يتأخر رد الحكومة العراقية على هذه التساؤلات المتعلقة بالامور الاقتصادية التي تؤدي دورا في الحياة السياسية للشعوب، ونذكر منها الاجابة الرسمية ذات الصلة بالسيارات العمانية الداخلة إلى العراق، واجراءات الحكومة بخصوص استحصال الضرائب عليها على وفق التعليمات الرسمية، على لسان وزير المالية الذي رد على تلك الاستفسارات في الجلسة نفسها على النحو الآتي:" سادتي: عندما استلمت وكالة وزارة التموين قيل لي ان هناك سيارات عمانية و... واصلة إلى العراق بطريق الترانسيت، وبالطبع ان سلطات الكمرك تمنع بقائها بعد مدة معينة حسب انظمة الكمرك، وعند نهاية المدة تخرج من العراق وتبقى يوما او اكثر خارج العراق ثم تعاد وتبقى ستة اشهر، حتى ان قسما منها بقيت ثلاث سنوات بهذا الترتيب دون ان يدفعوا اي رسم، وعندما سألت عنها قيل لي انها بين آلـ(٢٥٠-٣٠٠) سيارة، فاصدرت بيانا بان جميع السيارات التي دخلت العراق بطريق الترانسيت من البلاد

١- عبد الرزاق الحمود: ولد في البصرة، حاصل على شهادة الحقوق، انتخب نائبا عن لواء البصرة في حزيران ١٩٤٨، اعيد انتخابه في كانون الثاني ١٩٥٣. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٤٥٦.

٢- علي ممتاز: شغل منصب وزير المالية في وزارة مزاحم الباجه جي التي تألفت في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ واستقالت في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص٢٨٣.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة (١٦) في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٨، ص٢٢٤.

المجاورة يدفع عنها رسم قدره دينار واحد وتتخذ بحقها المعاملات الكمركية، وبينت باننا لا نسمح بعد ذلك باستيراد سيارات من البلاد المجاورة وهذه السيارات إذا استوردت بطريق الترانسيت ترسم كأنها وردت من بلاد العملة النادرة، سادتي: ان الدينار كما بحث عنه النائب المحترم هو ثروة البلاد ويجب ان نحافظ عليه كما نحافظ على الدولار، فاذا ما فتحنا الباب على مصراعيه واستوردنا السيارات العمانية او ... وغيرها لاشك تذهب ثروة البلاد سدى، وكما قلت باننا نستورد ولكن على قدر البلاد ولا اكثر ، كما اننا لا نبخل على العراق باستيراد كل مادة ضرورية، هذه الكلمة شاملة احببت ان اقولها"[١].

من جانب آخر اثار التدخل البريطاني في عمان وواحة البريمي[٢] (الواقعة بين المملكة العربية السعودية وابو ظبي) عام ١٩٥٥، رد فعل الرأي العام العراقي بوصفه تدخلاً اجنبيا ضد ارادة الشعب العماني الذي يروم تحقيق استقلال بلاده من السيطرة الاجنبية، فيما ترى المملكة ان البريمي كانت تحت سيطرتها في سنوات سابقة ولايزال عدد كبير من سكانها على المذهب السلفي[٣]، وقد ادى التدخل الاجنبي إلى قيام ثورة الشعب العماني بقيادة الامام غالب بن علي[٤]، وعلى اثر القرارات التي صدرت عن اجتماع القاهرة[٥] في ١١ اذار

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة (١٦) في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٨، ص٢٢٤-٢٢٥.

٢- تتمثل اهمية البريمي بوصفها ملتقى العديد من الطرق في شرق الجزيرة العربية، ووجود النخيل فيها، فضلا عن تنافس الشركات الامريكية والبريطانية على استثمار النفط فيها، وقد اصبحت موضع نزاع بين المملكة العربية السعودية من جهة وامارتي ابو ظبي وعمان من جهة اخرى في المدة الواقعة ما بين سنوات (١٩٣٥-١٩٥٥) اي حينما كانت الامارتان تخضعان للحماية البريطانية، وقد تم التوصل على اتفاقية التحكيم في جدة في ٣٠ تموز١٩٥٤. محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٠،ص٨١.

3 - C.W.Brice; South- West Asia, London, 1966,P.396.

١- لمزيد من التفاصيل عن هذه الثورة ينظر: اسماعيل ابو هلال، المسألة العمانية، اصدار مكتب امامة عمان، بغداد، ١٩٦٢.

٢- عقد الزعماء العرب هذا الاجتماع ردا على اعلان ميثاق بغداد عام ١٩٥٥. لمزيد من التفاصيل عن اجتماع القاهرة ينظر: فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية١٩٥٣-١٩٥٨، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٨١، ص٣٤.

١٩٥٦، الذي حضره رؤساء مصر وسوريا والسعودية ، وقد اكدت الالتزام بسياسة عدم الانحياز، وان الدفاع عن البلدان العربية تقع مسؤوليته على حكوماته التي يقع عليها واجب الدفاع عن شعوبها من التدخل الاجنبي، فقد شهدت الجلسة السادسة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥ المنعقدة في ١٥ اذار ١٩٥٦، الاستفسار الذي قدمه محمد فاضل الجمالي[١]- نائب الديوانية- إلى الجهات الرسمية العراقية، عما قامت به من اجراءات لتنفيذ ما ورد في البند التاسع الصادر عن الاجتماع المذكور، الذي ورد فيه النص الآتي:" لقد تم وضع خطة لمواجهة الاحتلال البريطاني للبريمي وامارة عمان وتسوية هذا النزاع بما يحفظ لتلك البلاد عروبتها ويحول دون الانتقاص من سيادتها وحقوقها"، وختم كلمته :" في امله بان تحل قضية البريمي على اساس الحق والعدالة وروح الصداقة"[٢].

على ان الرأي العام العراقي ظل حريصا على متابعة العدوان البريطاني على عمان، الذي استخدمت فيه الطائرات واسلحة فتاكة ضد السكان المدنيين هناك، وكان من الطبيعي ان يعبر اعضاء مجلس النواب عما يدور بين اوساط العراقيين من مشاعر وطنية، تطالب بوقف التدخل الاجنبي بالشؤون الداخلية للبلاد العربية، وراحوا يستثمرون الفرصة المناسبة في جلساتهم البرلمانية لاثارة قضية عمان ، فعند مناقشة المجلس بجلسته الخامسة المنعقدة في ٤ كانون الثاني ١٩٥٨ برئاسة خليل كنه[٣]، لائحة قانون انضمام العراق إلى اتفاقية منع ومعاقبة جريمة ابادة الجنس البشري، الموقع عليها في باريس بتأريخ ٩ كانون الاول ١٩٤٨

٣- محمد فاضل الجمالي(١٩٠٣-١٩٩٧): حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا الامريكية عام ١٩٣٢، عرف بسياسته المؤيدة التقارب مع الولايات المتحدة الامريكية، انتخب لعضوية ورئاسة مجلس النواب اكثر من مرة. محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني واثره في الواقع العربي، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٤.

٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة (٢٦) في ١٥ اذار ١٩٥٦، ص٤٧٣.

١- خليل كنه: ولد في الانبار عام ١٩١٠، وبسبب نشاطه الوطني اعتقل في عامي ١٩٢٠و ١٩٤١، انتخب رئيسا لمجلس النواب عام ١٩٥٨. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، جـ١، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٩٥، ص٦٨.

بهدف المصادقة عليها، اعرب حسن عبد الرحمن[١]- نائب البصرة- عن قناعته بعدم التزام الدول الغربية في تنفيذ بنود اللائحة المذكورة ازاء حركات التحرر الوطني في امارات الخليج العربي التي تواجه سياسة بريطانية استعمارية معروفة، واليكم نص حديثه:" انه عندما يجري التصويت على هذه الاتفاقية سأصوت إلى جانب قبولها واوافق عليها، مع اطمئناني بانها سوف لا تنفذ من قبل الدول الاستعمارية مهما كان لونها، إذ ان ابادة الجنس البشري تجري في كل مناطق الوطن العربي، ليس في الجزائر فقط (يقصد من قبل فرنسا) كما ذكر الزميل خليل كنه، وانما تجري في كل قطر عربي آخر ومن قبل دولة غربية اخرى (بريطانيا) وانما اعني بالقطر العربي الذي جرت فيه (امارة عمان) وللأسف لم اجد صوتا للدول العربية في الدفاع عن رعايا هذه الامارة، الذين قتلوا في مساكنهم وقراهم شر تقتيل، مع ان قضاياهم لو عولجت بتعقل وتروي لما كان هناك لزوم لهذا التقتيل"[٢].

شهدت الجلسة نفسها مداخلة محمد الجليلي[٣]-نائب الموصل- التي اعرب من خلالها عن ارتياحه لما تضمنته لائحة قانون انضمام العراق إلى اتفاقية منع ومعاقبة جريمة ابادة الجنس البشري المعروضة للمناقشة في مجلس النواب، من مبادئ انسانية ومبادئ مستمدة من احكام القانون الدولي، مرتكزة إلى اعطاء الشعوب حقها في تقرير المصير، الا ان نائب الموصل اشار إلى تجاهل الدول الغربية لتلك المبادئ الانسانية، وضرب مثلا بما تعانيه امارات الخليج العربي من سياسة تعسفية تمارسها تلك الدول ضد شعوب المنطقة، ومنها عمان -موضوع الدراسة- [٤].

٢- حسن عبد الرحمن: من الشخصيات العراقية المعروفة في ميدان القضاء، تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٣٥، مارس المحاماة، انتخب نائبا عن لواء البصرة في الدورة الانتخابية الخامسة عشرة. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، جـ٣، وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٩٥، ص٥٤.

٣- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (٥) في ٤ كانون الثاني ١٩٥٨، ص٤٩.

٤- محمد الجليلي(١٩٠٣-١٩٨٠): من مواليد الموصل، اكمل دراسته في الولايات المتحدة الامريكية بحصوله على شهادتي البكالوريوس والماجستير بالعلوم، ألف عددا من الكتب، كما نشر مقالات في الصحف العراقية، كان نائبا عن لواء الموصل. ابراهيم خليل احمد، التأريخ والمؤرخون الموصليون المعاصرون في كتاب " موسوعة الموصل الحضارية"، مج٥، جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص٣٤٤-٣٤٥.

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (٥) في ٤ كانون الثاني ١٩٥٨، ص٥٢.

وعلى اثر الكلمة التي القاها عبد الوهاب مرجان[١]-رئيس الوزراء- بالجلسة العاشرة من الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧ المنعقدة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨المجلس النواب- عقب ارتفاع الاصوات البرلمانية المعارضة انضمام العراق إلى ميثاق بغداد[٢]- في اثناء استعراض سياسة الحكومة في المجال العربي، ومناقشتها مبدأ تقرير المصير، وما يمكن الافادة من بنوده في دعم حركات التحرر العربية، ولاسيما في الخليج العربي، إذ ساد جو من التفاؤل بين اوساط الرأي العام العراقي، بتأكيد رئيس الوزراء:" انه عندما يجد ان مصالح ميثاق بغداد تتعارض ومصالح العرب، فانه سيبقى بجانب مصالح العرب"[٣]، وقد بادر سامي باشعالم[٤]- نائب الموصل- محاولاً استثمار هذه المواقف الايجابية في الاوساط السياسية الرسمية، ليلفت انتباه رئيس الوزراء عما لديه من معلومات توضح هذه التوجهات للحكومة، ومما ورد في كلمته في الجلسة نفسها بشأن موضوع الدراسة ما يأتي:" اننا احوج ما نكون إلى تطبيق مثل هذه الافكار السديدة، نظرا للوضع الراهن الذي تمر به الأمة العربية، فهذه عمان وما قامت به بريطانيا من اعمال وحشية لاخماد ثورتها التحررية، كل هذه القضايا نشكو فيها عدول الغرب وتعنت الاستعمار الغربي"[٥].

٢- عبد الوهاب مرجان: من الشخصيات العراقية المعروفة، انتخب عضوا ورئيسا لمجلس النواب من اول كانون الاول ١٩٥٣ حتى الاول من كانون الاول ١٩٥٧، وفي ١٥ كانون الاول ١٩٥٧ تولى رئاسة الوزراء مع حقيبة الدفاع إلى ٢ آذار ١٩٥٨ وايار ١٩٥٨. مير بصري، المصدر السابق، جـ٢، ص٢٣٤-٢٣٥.

٣- ميثاق بغداد(حلف بغداد ٢٤ شباط ١٩٥٥): سعت بريطانيا بعد الغاءها معاهدة عام ١٩٣٠ مع العراق إلى ايجاد ميثاق بغداد، لانه البديل المفضل للحفاظ على مصالحها، وقد ضم كل من العراق، ايران، تركيا، باكستان، بريطانيا، واصبحت الولايات المتحدة الامريكية عضوا مراقبا فيه. جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧١، ص٢٣١.

٤- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٠) في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٤٢.

٥- سامي باشعالم: كان عضوا في مجلس النواب عن لواء الموصل، عرف بمواقفه الوطنية والمعارضة لسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة المتحالفة مع بريطانيا. عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، جـ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص٨١.

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٠) في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٤٣.

وبحكم متابعة العراقيين لاوضاع اخوانهم العرب السياسية واستمرار التدخل الاجنبي في شؤون بلدانهم الداخلية، ووجود حالة من الاستياء بين اوساط الرأي العام، جراء بقاء العراق عضوا في ميثاق بغداد، الذي لم يقدم بدوره ايه مساندة او يتخذ موقف ايجابي يخدم قضايا الامة العربية التحررية، وبمناسبة مرور ثلاث سنوات على عقد الميثاق المذكور، فقد جسد تلك المشاعر الوطنية لدى العراقيين محمد الجليلي- نائب الموصل- ومطالبا الحكومة ان تنسحب من عضوية الحلف المعادي للعرب، في اثناء استعراض سياسة وزارة عبد الوهاب مرجان[١] الخارجية، حصل ذلك خلال انعقاد الجلسة الثانية عشرة من الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس النواب لسنة ١٩٥٧ المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، التي تناولت جلستها البرلمانية دراسة وتقييم ما قدمه ميثاق بغداد لقضايا العرب التحررية، ولاسيما القضية الفلسطينية وحركات التحرر الوطني في المغرب العربي وامارات الخليج العربي، ومنها عمان – موضوع الدراسة- إذ ابدى نائب الموصل معارضته في استمرار تمسك الحكومة بالميثاق بدعوة ان اهدافه لخدمة البلاد العربية ومصالحها ، ولتوطيد الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، ذلك ان واقع الحال والحوادث الدامية اثبت العكس، فبعض دول الميثاق لم تؤيد المصالح العربية، بعد ذلك وجه محمد الجليلي استفسارا إلى خليل كنه – رئيس مجلس النواب- بصيغة السؤال التالي:" اليس الاعتداء على عمان وامارات الخليج العربي و... ببعيد عن الاذهان"[٢].

يمكننا القول على ضوء ما استعرضته الصفحات السابقة مدى الهواجس التي كانت تنتاب معظم اوساط الرأي العام الراقي، ازاء ميثاق بغداد ومواقف الدول الاعضاء فيه، ولاسيما بريطانيا التي لا تزال تمارس شتى انواع العدوان والاضطهاد ضد الشعب العربي، الامر الذي كان سببا في ارتفاع الاصوات من داخل البرلمان المنادية ضرورة انسحاب العراق من الحلف المذكور.

٢- الوزارة المرجانية: تألفت في ١٥ كانون الاول ١٩٥٧ واستقالت في ٢ آذار ١٩٥٨. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ١٠، ص٣٣٧.

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٢) في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، ص١٨٥.

من جانب آخر نلاحظ ان التوجه العربي ظل هو العامل المحرك في الآراء والطروحات التي كان يناقشها نواب البرلمان، في مناقشاتهم مواقف الحكومة العراقية من القضايا العربية والاسلامية، لوجود اصوله المعروفة في تأريخ العراق في عصوره المختلفة، وانسجاما مع تلك التطلعات الوطنية، شهدت الجلسة الرابعة عشرة لمجلس النواب التي عقدت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨، وقد اختصت بسياسة العراق اتجاه البلدان العربية الدعوة التي اطلقها عبد المجيد محمود[١]-نائب المنتفك- الداعية إلى اهمية وجود خطة عربية موحدة داعمة لتلك المواقف، ومنها ما يتعلق بسياسة الحكومة نحو الامارات العربية في الخليج العربي، ومحاولة ابعادها عن دائرة الاحلاف او المعاهدات غير المتكافئة مع الدول الاجنبية التي تحد من استقلالها إلى حد كبير ، واليكم نص كلمته التي وثقتها الجلسة المذكورة بتأكيده: " ان الخليج العربي هو امتداد لموقع العراق الجغرافي ولمياهه البحرية". واضاف قائلا:" لا ندري هل ان هناك سياسة عربية تقوم بالتقارب مع هذه الامارات وان العراق يرجو ان تتمتع هذه الامارات بالاستقلال، لا ان تقام معها معاهدات لا تتلائم وتأتلف مع الاوضاع العالمية في الوقت الحاضر"[٢].

الخاتمة:

يمكن القول بتوصل الدراسة إلى نتائج ابرزها:

١- اتضح من الدراسة شمولية الموضوعات التي كان يتناولها اعضاء مجلس النواب في المجالين الداخلي والخارجي، فهناك قضايا ذات الطابع السياسي، فضلا عن مناقشة نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي كان اثرها واضحا في اوضاع العراق السياسية وموقف السلطات الرسمية من تطوراتها، وانعكاسات ذلك في اغناء تلك المناقشات البرلمانية

٢- عبد المجيد محمود(١٩٠٩-١٩٩٢): حصل على شهادة البكالوريوس علوم من جامعة كاليفورنيا الامريكية، بعدها اتمها بجامعة كورنيل في نيويورك، وبعد عودته إلى بغداد شغل مناصب ادارية عدة، انتخب نائبا عن الناصرية في حزيران ١٩٥٤، جدد انتخابه في ايلول ١٩٥٤ وايار ١٩٥٨. مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي في العراق، اعدها وعلق عليها وقدم لها عماد عبد السلام رؤوف، دار الحكمة، ط١، لندن، ٢٠٠٧.

١- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٤) في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨، ص٢٢٤-٢٢٥.

بملاحظات قيمة، جعلها محط تقدير اوساط الرأي العام العراقي، وهو يلمس نوابه في البرلمان يعبرون عن آراءهم في تلك الجلسات البرلمانية التي وثقت في محاضرها، ولاسيما ذات الصلة بسياسة العراق الخارجية وعلاقاته مع البلدان العربية والدول الاخرى.

٢- يلاحظ وجود صلات تجارية بين عمان والعراق وان كانت على نطاق ضيق، لأسباب معروفة، الا ان هذه الامور لم تكن بعيدة عن اجواء تلك المناقشات البرلمانية، واعني بذلك مسألة الرسوم الكمركية المفروضة على السيارات العمانية، التي كانت تمثل موارد مالية للحكومة العراقية، وقد سلط البحث الضوء عليها في السطور التي وثقت تلك الآراء، وهي تبين حالة الحرص في اهتمامات نواب البرلمان على مصلحة بلادهم، من خلال تتبعهم تلك الامور ورصدها، وابداء الملاحظات بشأنها، حتى تتخذ الحكومة العراقية الاجراءات المناسبة بصددها لتعم الفائدة الاقتصادية ابناء الشعب العراقي.

٣- برزت من خلال الدراسة حقيقة تأريخية تأصلت في نفوس العراقيين مؤداها دفاعهم عن مصالح اخوانهم العرب، ولاسيما تلك المتعلقة بكفاحهم المشروع لاستكمال سيادتهم الوطنية من السيطرة الاجنبية، وتجسد ذلك في الاصوات التي ارتفعت في تلك الجلسات البرلمانية لمجلس النواب، المنادية الحكومات العراقية المتعاقبة تقديم العون اللازم لحركات التحرر العربي، ومنها ثورة الشعب العماني التي قامت ضد التدخل البريطاني في شؤون البلاد الداخلية، فضلا عن اهمية قيامها بخطوات فعلية بهذا الخصوص، وابرزها انسحاب العراق من ميثاق بغداد، الذي بات حلفا معاديا لتلطعات العرب في الاستقلال، وبخاصة ان بريطانيا العضو فيه، اخذت تمارس شتى انواع القتل المتعمد والتنكيل بالشعب العماني، عبر استخدامها الطائرات والاسلحة المدمرة الاخرى ضد السكان المدنيين مما اوقع العديد من الشهداء والجرحى في صفوفهم، فضلا عن الخسائر المادية المتمثلة في ممتلكات السكان الاخرى.

المصادر والمراجع

١- الوثائق المنشورة:

- محاضر جلسات مجلس النواب:

- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٤٤.

- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨.

- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦.

- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة ,١٩٥٧

٢- المذكرات الشخصية:

- مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي في العراق، اعدها وعلق عليها وقدم لها عماد عبد السلام رؤوف، دار الحكمة، ط١، لندن، ٢٠٠٧.

- محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني واثره في الواقع العربي، بيروت، دار الكتاب الجديد، ,١٩٦٤

٣- الرسائل الجامعية:

- جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ,١٩٧١

٤- الكتب العربية:

- ابراهيم خليل احمد، التأريخ والمؤرخون الموصليون المعاصرون في كتاب "موسوعة الموصل الحضارية"مج٥، جامعة الموصل، ١٩٩٢.

- اسماعيل ابو هلال، المسألة العمانية، اصدار مكتب امامة عمان، بغداد، ١٩٦٢.

- حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، جـ١، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٩٥.

- ــ ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، جـ٣، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد، ١٩٩٥.

- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، جـ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.

- ـ، تأريخ الوزارات العراقية، جـ١٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.

- فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٨١.

- محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٠.

- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، جـ٢، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤,

٥- الكتب الاجنبية:

-C.W. Brice; South –West Asia, London, 1966.